

## ماهية الإفصاح المحاسبي الملائم

- في ظل تضارب مصالح الأطراف ذات العلاقة -

د. خليفاتي جمال

أستاذ محاضر بجامعة الجزائر3؛

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛

هاتف رقم: 06 70 16 26 96

مايل: khelifatidjamel@gmail.com

ملخص: يؤثر في الإفصاح المحاسبي أطراف عدة، ما يجعل من حجم ونوعية المعلومات المحاسبية المفصح عنها متغيرا تابعا يتجاوزه كل طرف من هذه الأطراف انطلاقا من درجة نفوذه وقوة الضغط التي يتمتع بها في مقابل الأطراف الأخرى؛ فمستعملو القوائم المالية وعلى رأسهم المستثمرون يضغطون للحصول على كل ما يحتاجونه من المعلومات؛ وبالمقابل فإن الإدارة تسعى للابتعاد عن التوسع في نشر المعلومات المتعلقة بالمؤسسة وبأنشطتها الاقتصادية، وذلك حفاظا على سرية الأعمال التي تُعد أمرا ضروريا لاستمرار وتطور المؤسسة في نظرها؛ كما يُعتبر الإفصاح المحاسبي أحد المحاور الأساسية التي تعتمد عليها كفاءة البورصة، من منطلق أن المعلومات المحاسبية ذات تأثير مباشر على أسعار الأوراق المالية، لذا فهي تؤثر بشكل كبير على نوعية وطبيعة المعلومات التي تفصح عنها المؤسسات.

**الكلمات المفتاحية:** الإفصاح المحاسبي الملائم، مستعملو القوائم المالية، إدارة المؤسسة، بورصة الأوراق المالية.

التصنيف JEL: E24

**Abstract:**

Accounting disclosure several parties affected, making it the size and quality of accounting information disclosed variable follower of each of these parties; investors are pushing to get everything they need information; the other hand, the administration is seeking to move away from the expansion in the dissemination of information related to the institution and economic activities, in order to preserve the confidentiality of the business, which is essential for the continued development of the organization in its consideration; as is the accounting disclosure One of the main pillars upon which the stock market efficiency, from the premise that the accounting information with a direct impact on stock prices, so they greatly affect the quality and nature of the information disclosed by institutions.

**Key words:** Accounting disclosure appropriate, users of financial statements, Enterprise Manager, the stock exchange.

**Jel Classification codes:** E24

مقدمة:

تعتبر المحاسبة لغة الأعمال التي يفهمها ويدرك مدى أهميتها كل من يمارسها ويستعمل مخرجاتها، ويعتبر الإفصاح المحاسبي أحد أهم مكوناتها، فهو لسان هذه اللغة ووسيلتها لإيصال المعلومات إلى كل من يحتاجها، وبواسطة هذا الجزء المهم يستطيع نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية عرض المعلومات النهائية المتعلقة بنشاط المؤسسة، وإيصالها للأطراف ذات العلاقة بصورة كاملة وملائمة وفي الوقت المناسب، بهدف مساعدة هذه الأطراف على اتخاذ القرارات المناسبة ومن بينها قرارات الاستثمار بالبورصة.

فالإفصاح المحاسبي الملائم يُعد المنطلق الذي تستند عليه القرارات الاقتصادية الرشيدة والأساس الحقيقي لأي بورصة كفؤة وناجحة، باعتبار أنه يحقق في حال توفره الثقة والشفافية بين مختلف المتعاملين، فمن خلال حجم المعلومات المفصح عنها تزيد قناعة المستثمرين بعدالة هذه المعلومات وصحتها ومصداقيتها، ما يشجعهم على اعتمادها كبيانات قابلة للاستعمال في عملية اتخاذ قراراتهم، كما أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بشكل منتظم يُمكن من اكتشاف حالات التلاعب والاحتيال المحتملة، ويُمكن أيضا من دحض مختلف الشائعات التي قد تعتمد بعض الجهات نشرها بهدف تحقيق عوائد غير عادية. هذا؛ ويمكن الإفصاح المحاسبي الملائم مختلف الجهات الأخرى من التعامل مع المؤسسة انطلاقا من أسس واضحة ووفق أساليب سليمة.

الإشكالية:

انطلاقا مما سبق يتبادر إلى الذهن سؤال جوهري يمكن صياغته في الشكل التالي:

ما هي أهم مقومات الإفصاح المحاسبي الملائم لاتخاذ القرار، في ظل اختلاف مصالِح

الأطراف ذات العلاقة؟

تندرج تحته مجموعة من الأسئلة الفرعية، هي:

- ما هو الإفصاح المحاسبي الملائم؟
- ما هي أهم مقوماته؟
- ما هي أهم الأطراف التي تؤثر وتتأثر به؟
- كيف يتشكل الإفصاح المحاسبي الملائم بالنظر إلى كل ما سبق؟

1. مفهوم الإفصاح المحاسبي الملائم والأطراف ذات العلاقة

تنطرق في الآتي إلى ماهية الإفصاح المحاسبي الملائم لاتخاذ القرارات، وإلى أهم الجهات التي تؤثر وتتأثر به.

### 1.1. مفهوم الإفصاح المحاسبي الملائم

يُجمع الباحثون على أنه ليس من السهل الإفصاح عن كل المعلومات الجوهرية، والأحداث، والعمليات الاقتصادية الهامة، لمدة سنة كاملة عن مؤسسة معينة في ملخصات محدودة للمعلومات، ويتفقون بالمقابل على ضرورة أن يتم الكشف في مختلف التقارير المالية عن أهم الحقائق المالية الجوهرية، وعن أية معلومات أخرى تؤثر على الحكم الشخصي للمستعمل الواعي لهذه التقارير، بحيث يمكنه من اتخاذ القرار الاقتصادي الصائب والرشيد<sup>1</sup>.

ولقد اختلفت وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح المحاسبي، بسبب تضارب مصالح الأطراف ذات العلاقة واختلاف حاجاتهم من المعلومات. فإدارة المؤسسة، بصفتها الطرف المسؤول عن إعداد المعلومات المالية المنشورة، غالبا ما لا تلتقي وجهة نظرها مع وجهة نظر المراجع الخارجي ومع وجهة نظر مستعملي هذه المعلومات من مستثمرين حاليين ومرقبين، ومقرضين وغيرهم، كما أن وجهات النظر المختلفة لهؤلاء جميعا قد لا تتوافق مع وجهة نظر الجهات الرقابية والإشرافية للمهنة، كالمجامع المحاسبية المهنية، وهيئات الأوراق المالية؛ لذلك يُعد من الصعب الاتفاق على مفهوم عام وموحد، وعلى حدود معينة تضمن توفير مستوى إفصاح يحقق لكل الفئات ذات العلاقة حاجتها من المعلومات، دون إلحاق الضرر بالمؤسسة المفصحة<sup>2</sup>.

ومن هذا المنطلق كان لا بد من وضع المشكلة ضمن إطار عام يضمن التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة، بشرط أن يتوفر هذا الإطار على الحد الأدنى من الإفصاح المرغوب فيه من الأطراف المختلفة ذات العلاقة، وبالكيفية التي تحقق مصالحهم الرئيسية<sup>3</sup>. ولقد حدّد الباحثون في إطار هذا السياق مستويين للإفصاح هما: (1) المستوى المثالي للإفصاح؛ (2) المستوى الممكن للإفصاح.

فيما يخص المستوى الأول؛ ومع أنه يمكن تحديد العوامل والاعتبارات التي تُحدده من الناحية النظرية، إلا أن الوصول إليه في الواقع أمر مستحيل، على الأقل في الوقت الحاضر، لعدة أسباب هي:

- عدم الإلمام الكامل بطبيعة النماذج المتعددة للقرارات التي تستعمل المعلومات المفصحة عنها؛
- عدم الإلمام بمدى حساسية هذه القرارات للبدائل المختلفة من المعلومات المحاسبية؛

- التفاوت في درجة استجابة متخذي القرار للمعلومات التي توفرها لهم بدائل القياس المحاسبي المختلفة.

وانطلاقاً من كل المعطيات السابقة، فإن معظم الباحثين يربطون الإفصاح الملائم بالإفصاح الواقعي والممكن. حيث صدر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) دراسة تُبيّن أن معيار الإفصاح الملائم عن المعلومات يجب أن يكون مرناً في إطار عناصره الرئيسية التي تشمل:

1 - طبيعة المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها؛

2 - الطرف أو الأطراف التي سوف تستخدم هذه المعلومات؛

3 - توقيت الإفصاح عن هذه المعلومات.

ولخص هذا المعهد مفهوم الإفصاح الملائم كما يلي: "يكون الإفصاح المحاسبي مُلائماً عندما يُفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعله غير مضلل". كما أضافت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المعهد (AICPA) ما يلي: "إن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية، وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقتضي توفير عنصر الإفصاح الملائم في هذه القوائم، وذلك في كل الأمور المادية (الجوهرية)، وإنَّ عنصر الإفصاح المقصود هنا يتعلق مباشرة بشكل ومحتوى القوائم المالية والمصطلحات المستخدمة فيها، وكذلك بالملاحظات المرفقة، وبحجم التفاصيل الموجودة بها، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستعملها"<sup>4</sup>.

ويمثل الإفصاح المحاسبي الملائم "ذلك الإفصاح الذي يُراعى فيه حاجة مستعملي المعلومات، وظروف المؤسسة، وطبيعة نشاطها؛ فَوْقَ هذا المفهوم ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المحاسبية؛ بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين ومختلف الدائنين الآخرين، وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية. فالإفصاح الملائم إذاً هو ذلك الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي الذي يُركز على إظهار كل المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات"<sup>5</sup>، كالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله مثلاً، ويُلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح يهدف إلى الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية بهدف الحصول على معلومات إضافية بطرق غير رسمية، مما يحد من المكاسب غير العادية للفئات النافذة بالمقارنة مع الفئات الأخرى. ويُعد هذا النوع من الإفصاح أحسن أشكال الإفصاح وأكثرها تطوراً.

## 2.1. الأطراف ذات العلاقة بالإفصاح المحاسبي

يحيط بالإفصاح المحاسبي مجموعة من الأطراف ذات العلاقة المباشرة بشكله ونوعيته، الأمر الذي ينتج عنه كميات وأنواع مختلفة من المعلومات المحاسبية، والتي تختلف باختلاف مدى قدرة كل طرف من هذه الأطراف على التأثير في نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة. وأكثر هذه الأطراف تأثيراً على الإفصاح المحاسبي ما يلي:

### 1.2.1. مستعملو التقارير المالية

يختلف مستعملو التقارير المالية وتختلف طبيعة احتياجاتهم من المعلومات، باختلاف طبيعة ونوعية المتغيرات البيئية السائدة في الدولة، لكن ما لا شك فيه أن المؤسسات تعمل دائماً على تلبية احتياجات المستعملين الرئيسيين للمعلومات مهما اختلف شكل البيئة المحيطة بها، ومن المؤكد أيضاً أن أغلب مستعملي هذه التقارير يمثلون نفس الفئات ولهم نفس الحاجات من المعلومات حتى وإن اختلفت الأولوية في تلبية حاجاتهم باختلاف البيئة من دولة إلى أخرى<sup>6</sup>. ولقد حدد الإطار التصوري لإعداد وعرض القوائم المالية الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) سنة 1989م، والمعدل من قِبَل مجلس معايير المحاسبة الدولية\* (IASB) سنة 2001م مجموعة من الفئات وَعَدَّهُمْ كمستعملين رئيسيين للتقارير المالية، كما يَبَيِّن طبيعة المعلومات التي يحتاجونها، كما يلي<sup>7</sup>:

- **المستثمرون الحاليون والمحتملون:** لقد ورد في الإطار التصوري أن المستثمرين هم الجهة التي تزود المؤسسة برأس المال، وهم الجهة الأكثر تحملاً للمخاطر، وبالتالي فإن تزويدهم بالمعلومات التي يحتاجونها، سَيُلَبِّي معظم ما يحتاجه بقية مستعملي التقارير المالية. وتتمثل أهم المعلومات التي يحتاجها المستثمرون الحاليون والمحتملون فيما يلي:

- المعلومات التي تساعد في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم و/أو سندات المؤسسة؛
- المعلومات المتعلقة بربحية المؤسسة و قدرتها على توزيع الأرباح، والتي تساعد في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الحالية والمستقبلية وأي تغيير في أسعار أسهم و/أو سندات هذه المؤسسة؛
- المعلومات التي تساعد في تقييم كفاءة إدارة المؤسسة؛
- المعلومات التي تساعد في تقييم سيولة المؤسسة، ومستقبلها وتقييم أسهم المؤسسة بالمقارنة مع أسهم المؤسسات الأخرى.

- المقترضون: يمثل المقترضون مصدر التمويل الأجنبي للمؤسسة، وأكثر ما يهتم المقترضين الهيكل التمويلي للمؤسسة، نسب المديونية، مدى الاعتماد على المتاجرة بأموال الغير، وقدرة المؤسسة على دفع أقساط القروض بالإضافة إلى الفوائد؛
- الموردون والدائنون التجاريون: تعتبر هذه الفئة مصدرا للتمويل والائتمان قصير الأجل، ويهتم الموردون ومختلف الدائنون التجاريون بالمعلومات المتعلقة بقدرة المؤسسة على السداد، وحجم نشاطها وربحياتها، للتأكد من مدى إمكانية استمراريتها وكفاءتها؛
- الزبائن: يعتبر الزبائن مصدر الإيرادات الرئيسي للمؤسسة، لذلك هم معنيون باستمراريتها وقدرة المؤسسة على تزويدهم بالسلع والخدمات؛
- الموظفون: يعتبر الموظفون موردا هاما من موارد المؤسسة، ويحتاجون إلى معلومات تتعلق بمدى الأمان الوظيفي والتحسين الوظيفي المتوقع، بالإضافة إلى معلومات تمكنهم من تعزيز مطالبهم المتعلقة بتحسين أوضاعهم الوظيفية؛
- الحكومة ودوائرها المختلفة والجهات المنظمة لأعمال المؤسسات: تحتاج هذه الفئات إلى معلومات تساعد في التأكد من مدى التزام المؤسسة بالقوانين ذات العلاقة، مثل: قانون الشركات وقانون الضرائب، كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تقدير الضرائب المختلفة على المؤسسة، وتحديد مدى قدرتها على تسديد هذه الضرائب، ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني؛
- الجمهور: له اهتمامات كثيرة، منها ما يتعلق بالتشغيل ومنها ما يتعلق بدور المؤسسة الاجتماعي والتنموي... الخ.

والجدير بالذكر أن الفئات المستعملة للتقارير المالية تتسع لتشمل كل من له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في المؤسسة، ومن الفئات التي لم يرد ذكرها بصفة مستقلة في الإطار التصوري المنبثق عن مجلس معايير المحاسبة الدولية: إدارة المؤسسة، المحللون والمستشارون الماليون، المنافسون، المحامون،... الخ<sup>8</sup>.

بناءً على ما سبق، ونظرا لعدم إمكانية تلبية جميع ما يحتاجه مستعملو التقارير المالية من معلومات، ركز الإطار التصوري لإعداد وعرض التقارير المالية وفق مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) على تلبية احتياجات فئة المستثمرين من المعلومات، باعتبار أن هذه الفئة هي صاحبة رأسمال المؤسسة ولأنها الجهة الأكثر تحملا للمخاطر، وبالتالي فإن تلبية احتياجاتها كفيلا بتلبية

أغلب احتياجات الفئات الأخرى. هذا؛ وقد حمّل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إدارة المؤسسة المسؤولية الكاملة في إعداد وعرض التقارير المالية بالشكل اللائق والمناسب.

### 2.2.1. إدارة المؤسسة

إن الأصل في موقف إدارة المؤسسة وسياساتها المحاسبية الابتعاد عن التوسع في نشر المعلومات المتعلقة بالمؤسسة وبأنشطتها الاقتصادية، وذلك حفاظا على سرية الأعمال التي تُعد أمرا ضروريا في نظرها. إلا أن تطور أشكال وأحجام المؤسسات وظهور الاستثمارات الضخمة أدى إلى تساؤل أهمية سرية المعلومات، وذلك لأن ضخامة المؤسسات وكبر رأسمالها وتَعقُّد الوسائل التكنولوجية المُستخدمة في الإنتاج حدّ من إمكانية الاستفادة من الأسرار الصناعية، بالنظر لما تقتضيه عملية استغلال تلك الأسرار من إمكانيات اقتصادية ومالية وتقنية كبيرة، إضافة إلى أن المؤسسات المتنافسة غالبا ما تلجأ إلى التجسس على بعضها في سبيل الحصول على الأسرار التي تريدها، وتتمكن عبر التجسس من الحصول على معلومات أكثر أهمية من تلك التي يتم الإفصاح عنها، وهذا في ظل القوانين المالية والتجارية التي تُلزم إدارات المؤسسات بالإفصاح عن معلومات معينة تلبيةً لحاجات المجتمع المالي من المعلومات المرتبطة بنشاط هذه المؤسسات<sup>9</sup>.

ومن المعروف أن إدارات المؤسسات عبر العالم أصبحت تُركز بجميع الوسائل على تطوير سياساتها المتعلقة بالبيع والتوزيع، وذلك في محاولة منها لتصريف الإنتاج في ظل ظروف المنافسة، ومن أهم الأدوات التي تعتمد عليها في سبيل تحقيق ذلك الإعلان، الذي أصبح في مفهومه الواسع لا يقتصر على الترويج للمنتجات بهدف جذب المستهلكين فحسب؛ بل أصبح يتناول أغلب نشاطات المؤسسة الأخرى من أجل جذب مختلف الأطراف ذات العلاقة، ومنها أصحاب رؤوس الأموال. من هذا المنطلق أصبحت مسألة التوسع في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية مطلبا مهما من مطالب الإدارة العصرية، وهدفا حيويا وضروريا لتطوير المؤسسة وتوسيع نشاطها. كما أن لبيئة المنافسة الحرة التي أصبحت المؤسسة ملزمة بإيجاد حيز ضمنها، ولضغط ورقابة الضوابط القانونية ذات العلاقة التي تهدف إلى حماية مختلف الأطراف المستعملة للمعلومات من الغش والتلاعب والتضليل في ظل ما يُسمى بحوكمة الشركات، الدور الرئيسي في التزام الإدارة بمستويات عالية من الإفصاح. هذا؛ ويعتبر انتشار ثورة المعلومات والتوسع في استخدام التقنيات الالكترونية الحديثة، العامل الذي عظّم دور المعلومات في اتخاذ مختلف القرارات الهامة والمعقدة، ما يجعل من إمكانية وقوف الإدارة ضد نشر المعلومات الكافية والمناسبة لاتخاذ القرار أمرا متعارضاً مع الواقع. وبالتالي فإن كل

العوامل المذكورة سابقا وغيرها حَمَلَت الإدارة مسؤولية إعداد المعلومات المحاسبية وإتاحتها لجميع الأطراف للإطلاع عليها مجانا، مهما كانت التكلفة التي تتطلبها عملية الإفصاح. هذه العملية التي يجب أن تتصف بالمصداقية بشهادة التقرير المحاييد للمراجع الخارجي<sup>10</sup>.

### 3.2.1. بورصة الأوراق المالية

إن بلوغ البورصة درجة معينة من الكفاءة يتطلب توفر حد أدنى من المعلومات المتعلقة بأنشطة المؤسسات المسجلة، وأخرى متعلقة بالبيئة المحيطة، ففرضية الكفاءة تقوم على عنصرين أساسين، هما:<sup>11</sup>

**العنصر الأول:** أن تتوفر في الآلية التي تحكم عمل البورصة مجموعة من الشروط التي تجعل المعلومات المتاحة للمتعاملين تنعكس على الأسعار الجارية للأسهم والسندات بصورة كاملة؛

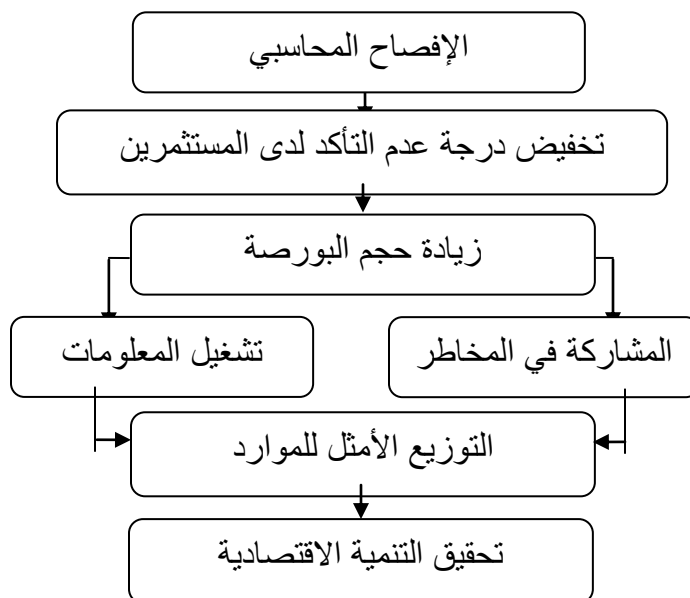
**العنصر الثاني:** زيادة على العنصر الأول، فإنه من غير الممكن أن يحصل أي تغير في أسعار الأدوات المالية المتداولة بالبورصة إلا بوجود وتوفير معلومات إضافية تبرر هذا التغير. وبالتالي فإنه لا يمكن وصف معلومة ما بأنها مفيدة وذات قيمة للمتعاملين إلا إذا أدى توفرها إلى إحداث أثر في الأسعار، حينها فقط يصبح لهذه المعلومة قيمة ومحتوى إعلامي.

ولقد أثبتت العديد من الدراسات المتخصصة صحة هذه الفرضية، وبرهنت عن وجود علاقة بين المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية وتغيرات أسعار الأوراق المالية في البورصة<sup>12</sup>، حيث توصلت إلى نتائج عديدة، من بينها أن أسعار الأوراق المالية تستجيب بصفة عاجلة وآلية للمعلومات المتعلقة بالإعلان عن الأرباح، وفي نفس الاتجاه؛ وأنها تستجيب كذلك للمعلومات المتضمنة لتوقعات بحدوث تغيرات في الأرباح، وفي نفس الاتجاه أيضا، ولكن بأثر أقل بكثير من التغيرات الناتجة عن إعلانات الأرباح. كما أن المعلومات المستخدمة في توقع المخاطر المنتظمة تفيد المتعاملين كثيرا، مما ينعكس على أسعار الأسهم، على عكس المعلومات المتعلقة بالتغير في السياسات المحاسبية التي ليس لها أثر كبير على هذه الأسعار\*، إذ أن هناك مجموعة من المستثمرين المتمرسين الذين لديهم القدرة على إدراك تأثير السياسات البديلة على المعلومات المحاسبية، أما البقية فيمكنها الاستعانة بالوسطاء من المحللين الماليين. أما المستثمرون الذين لا يتمتعون بأي من هذه الإمكانيات فسوف يتمكنون من إدراك فحوى المعلومات المتاحة، لأن المعلومات المحاسبية تُعتبر من السلع العامة التي يسهل نقل مضمونها لكل من يرغبها<sup>13</sup>.



وندرج فيما يلي شكلا توضيحيا يُبين طبيعة العلاقة التي تربط الإفصاح ببورصة الأوراق المالية:

الشكل رقم 01: العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والبورصة.



المصدر: كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 20.

من الشكل السابق وما قبله نستنتج أن الإفصاح المحاسبي يُعتبر أحد المحاور الأساسية التي تعتمد عليها نظرية كفاءة البورصة، حيث تفترض هذه النظرية أن بورصة الأوراق المالية قادرة على استيعاب المعلومات اللازمة من مصادر مُختلفة، وأن هذه المعلومات ذات تأثير مباشر على أسعار الأوراق المالية. وأن المعلومات المحاسبية تُعدُّ جزءاً أساسياً من تلك المعلومات، وأحد المصادر الهامة التي يعتمد عليها متخذي القرارات الاستثمارية في تخصيص الموارد الاقتصادية النادرة على الفرص الاستثمارية البديلة، الأمر الذي يشكل عامل ضغط على المؤسسات لإتباع سياسات مُحاسبية سليمة تنتج معلومات تتصف بالموثوقية، وذلك لكسب ثقة أصحاب رؤوس الأموال، فكلما انخفضت درجة عدم التأكد لدى المستثمرين زادت قدرة المؤسسة في الحصول على التمويل اللازم وانخفضت معها تكلفة استغلال هذه الأموال، ما يؤثر بالإيجاب على حجم البورصة ورفع درجة كفاءتها<sup>14</sup>.

## 2. مقومات الإفصاح المحاسبي الملائم

يجب أن يركز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المنشورة على عدة مقومات أساسية، ليكون بحق ملائما للمستخدمين ومساعداً لهم في ترشيد قراراتهم، وأهم هذه المقومات هي:

## أولاً. تحديد مستعمل المعلومات المحاسبية المستهدف:

يتعدد مستعملو المعلومات المحاسبية (مستثمرون حاليون ومحتملون، مقرضون، محللون ماليون، عاملون، جهات حكومية، ... إلخ)، كما تختلف طرق استعمالهم لها، بالرغم من أنهم يَسْعَوْنَ كلهم إلى استعمالها في اتخاذ القرارات الرشيدة. وتنبع أهمية تحديد المستعمل المستهدف للمعلومات المحاسبية من حقيقة أساسية مفادها أن اختلاف طبيعة القرارات المراد اتخاذها بسبب اختلاف مستعملي المعلومات، يجعل مما يحتاجونه ويريدونه من المعلومات مختلفاً؛ لذلك فإن الحاجة لتحديد المستعمل الرئيسي للمعلومات تسبق الحاجة لتحديد الغرض من استعمالها، كما أن تحديده سوف يساعد في تحديد الخصائص الواجب توفرها بها (المعلومات) من وجهة نظره، سواء من حيث المحتوى أو من حيث شكل وصورة العرض.

كما أن مدى ملائمة المعلومات المتضمنة في التقارير المالية تتوقف بشكل أساسي على مدى امتلاك المستعمل للمهارة والخبرة الكافيتين لتفسيرها<sup>15</sup>. لذا يُعَدُّ من الضروري إعداد مختلف التقارير المالية في ظل فرضية وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى مختلف الفئات المستعملة لها؛ هذه الفرضية تضع معدي التقارير المالية أمام خيارين مختلفين، هما:<sup>16</sup>

(1) إعداد تقرير مالي واحد وفق نماذج متعددة بتعدد احتياجات مختلف الفئات المستعملة له، وهذا الخيار صعب التطبيق في الواقع، بالإضافة إلى أنه مُكَلِّفٌ جداً ويتعارض مع الجدوى الاقتصادية للتقارير المالية، التي يجب أن تُعَدَّ تحت قيد عدم تجاوز تكلفة المعلومة عائدها المتوقع؛

(2) إصدار تقرير مالي واحد متعدد الأغراض، يُلَبِّي جميع احتياجات المستعملين. وهذا الخيار بدوره صعب التطبيق واقعيًا بسبب أن التقارير المالية ستكون مفصلة جداً لدرجة أنها تصبح كبيرة الحجم.

ويرى باحثون أنه يوجد حل وسط لهذا الإشكال، وذلك بتطبيق نموذج التقرير المالي الذي يلبي احتياجات مستعمل مستهدف، يتم تحديده من بين كل الفئات المستعملة لهذا التقرير، بحيث

يمثل هذا المستعمل محورا أساسيا في تحديد أبعاد الإفصاح الملائم عن المعلومات المحاسبية محل التقرير. لكن؛ من هو المستعمل الذي يجب جعل كل المعلومات المحاسبية محل الإفصاح تُركِّز على خدمته يا ترى؟

اختلف الباحثون في تحديد هوية المستعمل المستهدف، حيث يرى البعض أن المستثمر العادي ذو المهارة المحدودة في التحليل هو من يجب اعتباره مستهدفا، وعلى العكس هناك من يرى أنه يجب استهداف المحلل المالي كمستعمل أول للمعلومات، والسبب أن المستثمر العادي في معظم الأحيان يُعتبر غير مؤهل لفهم المعلومات المحاسبية، على عكس المحلل المالي الذي يكون أكثر قدرة على فهم وتفسير تلك المعلومات بما لديه من تأهيل وخبرة مهنية. وهناك من الباحثين من اعتمد رأيا وسطا واعتبر أن المستعمل الذي يجب أن تستهدفه المعلومات المحاسبية هو "القارئ المعياري".

ويُعرَّف القارئ المعياري بأنه: "من تبلغ مهارته في تفسير القوائم المالية مُستواً وسطاً بين المستعمل الماهر للمعلومات المحاسبية، والمستعمل غير الماهر لتلك المعلومات". لكن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) كان أكثر شمولية في تحديد هوية المستعمل المستهدف، بحيث لا يبقى محصورا بفتنة معينة فقط، بل تعدى ذلك ليشمل كل الفئات الرئيسية المستعملة لهذه التقارير، وقد بنى موقفه على مفهوم التقرير المالي متعدد الأغراض المشار إليه سابقا، حيث جاء في تقرير إحدى اللجان المنبثقة عنه (المعهد) ما يلي:

"إن الغرض الأساسي للقوائم المالية هو أن تخدم بصورة رئيسية أولئك الذين تكون سلطاتهم وإمكاناتهم ومواردهم في الحصول على معلومات من مصادر أخرى غير القوائم المالية محدودة، لذا فهُم يعتمدون عليها كمصدر أساسي للمعلومات. وبناءً عليه يجب تصميم تلك القوائم من حيث الشكل والمحتوى بحيث تخدم الأغراض العامة لجميع الفئات المستعملة لها، من مُستثمرين، دائنين، مديرين، وغيرهم، مع التركيز بشكل رئيسي على احتياجات المُستثمرين الحاليين والمحتملين ومختلف الدائنين".

من هذا المنطلق استقر الرأي النهائي لأصحاب المهنة المحاسبية على أن المستعمل المستهدف للمعلومة المحاسبية هو كل من يُحتمل استعماله للتقارير المالية، مع التركيز أساسا على فئة المستثمرين الحاليين والمحتملين، وكذا الدائنين<sup>17</sup>.

ثانيا. تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية:

يُعد ضروريا لمعرفة مدى ملائمة المعلومات المحاسبية النظر إلى الغرض الذي ستستخدم فيه، إذ تُعد الأهمية النسبية المعيار الكمي الذي يُحدد حجم أو كمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها (الملائمة)، وتُعتبر الملائمة المعيار النوعي الذي يُحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها، لذا تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستعمالها من جهة أخرى<sup>18</sup>.

ويمكن تعريف خاصية ملائمة المعلومات بما يلي: "تُعد معلومة ما ملائمة لمستعمل معين، إذا كانت قادرة على إحداث فرق في قراره المتخذ، أو إذا كان من المتوقع لهذا المستعمل أن يستفيد منها في غرض معين، فالإفصاح عن الربح الصافي مثلا يعتبر معلومة ملائمة للمستعمل، بسبب وجود احتمال كبير لأن يستعملها في غرض معين"<sup>19</sup>.

وبالتالي يجب تحديد الغرض من استعمال المعلومة المحاسبية قبل الحكم على مدى ملائمتها؛ إذ يمكن أن تكون معلومة ما ملائمة لاستعمالها في غرض معين، وغير ملائمة لاستعمالها في غرض آخر أو من قِبَل مستعمل مختلف\*.

### ثالثا. تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

إن إعداد القوائم المالية يتم وفقا لمجموعة من الافتراضات والأعراف والمبادئ المحاسبية، وضمن ضوابط ومحددات على نوع وكمية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها، كاشتراط التقيد بمبدأ التكلفة التاريخية كأساس لإثبات وتقييم الموجودات. وكل هذا يُعتبر في الواقع قيودا تؤثر على نطاق وجودة المعلومات المحاسبية، لاستبعادها أحداثا اقتصادية قد تكون مفيدة لمستعملي هذه المعلومات؛ فمفهوم الأهمية النسبية مثلا يفرض على المحاسب عند إعداد القوائم المالية دمج بنود هذه القوائم وفق معايير معينة أهمها معيار الحجم النسبي، مما يؤدي إلى دمج بنود قد تكون مهمة من وجهة نظر بعض المستعملين، بالرغم من صغر حجمها النسبي. لذلك يرى كثير من الباحثين بأن توفير الإفصاح الملائم يستلزم إعادة النظر في المفاهيم والأعراف التي تحكم إعداد القوائم المالية، وإعادة ترتيب خصائص المعلومات المحاسبية بترجيح خاصية الملائمة على باقي الخصائص الأخرى، بسبب أن الملائمة هي الخاصية والمعيار الرئيسي الذي يجب أن يتمحور حوله مفهوم الإفصاح الملائم على حساب خصائص أخرى تمثل قيودا عليها كالموضوعية، القابلية للتحقق، والأهمية النسبية<sup>20</sup>.

لكن، وبالمقابل فإن الدعوة لتوسيع حدود الإفصاح المحاسبي ليصبح أكثر ملائمة يجب أن لا تدفع إلى الإسهاب المفرط في التفاصيل لدرجة توفير معلومات جيدة وأخرى غير جيدة، مما قد يؤدي إلى آثار عكسية تُثربك المستعملين، وتؤدي إلى تدني نوعية القرار المتخذ من قبلهم، على عكس لو تم الإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار فقط. كما أن الإفصاح الملائم لا يعني عرض كل التفاصيل عن الأحداث والعمليات الاقتصادية التي وقعت خلال الفترة المالية، بل عرض ملخصات كافية عن هذه الأحداث والعمليات فقط<sup>21</sup>.

#### رابعاً. تحديد أساليب وأدوات الإفصاح المحاسبي:

يتم بيان أثر الأحداث الاقتصادية في صلب التقارير المالية وملحقاتها، باستعمال عدة أساليب مُكملة لبعضها. ويتوقف استخدام أيّ من هذه الأساليب على درجة أهمية المعلومات، وعلى طبيعتها كذلك، حيث أن المعلومات الأساسية يجب إظهارها ضمن المكونات الأساسية للقوائم المالية، أما المعلومات الأخرى (الثانوية) فيتم الإفصاح عنها في الملحقات أو في الهوامش. ومعيار التفرقة بين ما هو مهم وما هو أقل أهمية يتحدد عبر مجموعة من العوامل، أهمها: طبيعة وحجم النشاط، ودرجة تنافسية المؤسسة، كما أن طبيعة المعلومة المفصّل عنها تُمثل أساساً مُهمّاً في مكان الإفصاح عنها؛ فإذا كانت المعلومة وصفية لا يُمكن الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية الأساسية، حتى وإن كانت ذات أهمية عالية، وذلك بالنظر إلى طبيعتها غير الكمية.

وحتى لا تكون عملية الإفصاح غير منظمة وعشوائية هناك مجموعة من الأساليب العامة المنظّمة لها، والتي تتّصف بدرجة عالية من القبول في أوساط المحاسبين والمُستعملين على حد سواء، منها:<sup>22</sup>

- إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها: إن جزءاً مهماً من عملية الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية وترتيب مكوناتها وفق المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها. إن هذا المسار يُسهّل عملية قراءة المعلومات وفهمها، وإمكانية مقارنتها من قبل المُستعملين واستخلاص النتائج.
- الملاحظات الهامشية: يتم استعمال الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير أو إضافة تعليق، يتضمن معلومات أقل أهمية من معلومات عناصر القوائم المالية، الموجودة في صلب هذه

القوائم. كما أن هذه الملاحظات يمكن أن تحتوي على معلومات كمية و/أو وصفية، وبشكل عام يمكن أن تُستخدم في الإفصاح عن معلومات مثل:

- إظهار الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية؛ - إبراز الطرق والمبادئ المتبعة؛

- تبيان الحقوق والالتزامات؛ - إظهار الالتزامات المحتملة.

■ **الملاحق:** تشتمل الملاحق على قوائم إضافية ترفق مع القوائم المالية الأصلية، يُعطى من خلالها تفاصيل عن بعض البنود الواردة في القوائم المالية، والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية، ومن أمثلتها ما يلي:

- قائمة التغير في المركز المالي؛ - قائمة الأصول الثابتة وطرق الاهتلاك؛

- قائمة المخزونات؛ - قائمة المدينين ومخصصات الديون المشكوك فيها.

■ **المعلومات بين قوسين:** تُستعمل الأقواس في القوائم المالية لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة بها، وذلك لصعوبة فهم طرق حسابها وسبب ظهورها من قبل المُستعملين غير المُلمّين بالمفاهيم والتطبيقات المحاسبية، مثل استعمال قوسين لبيان المبدأ المُستعمل في تقييم مخزون نهاية الفترة، أو شرح طريقة الاهتلاك المُستعملة.

■ **بنود مقابلة أو متصلة:** يظهر هذا النوع من البنود عندما تُدرج معلومة معينة في مكان محدد من القائمة المالية، وتُدرج معلومة أخرى مرتبطة بها في مكان آخر من القائمة نفسها؛ بحيث تُمثل العلاقة بين بند من الأصول وآخر من الخصوم في قائمة الميزانية مثلا، كأن يتم تخصيص صندوق خاص لجزء من النقدية من أجل استخدامها في تسديد سندات القرض، ويُذكر أمام هذا البند عبارة: أنظر جانب الخصوم، كما يُذكر في جانب الخصوم أمام بُند السندات المُستحقة عبارة: أنظر جانب الأصول. كما يُمكن كذلك استعمال البنود المقابلة للربط بين حسابات بعض الأصول ومجمعات إهلاكها، حتى يتمكن القارئ من معرفة التكلفة الأساسية للأصل ومُجمَع إهلاكه في تاريخ الميزانية.

هذا، ويعتبر تقرير المراجع الخارجي وتقرير مجلس الإدارة من بين وسائل الإفصاح المتفق عليها، حيث يتم من خلال تقرير المراجع إعطاء رأي فني محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة، في حين يضم تقرير مجلس الإدارة شرحا للأداء الحالي والخطط المُستهدفة للمؤسسة.

## خامسا. توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يعتبر التوقيت المناسب للإفصاح صفة من ثلاث صفات هامة لخاصية ملائمة المعلومات\*، حيث أن قيمة المعلومات تتناقص لحد الزوال إذا لم تأتي في وقتها المناسب، بمعنى أن المنفعة التي من المنتظر أن يُحققها متخذ القرار، ترتبط بمدى حصوله على المعلومات المناسبة في الوقت المناسب، لذلك حرصت قوانين الشركات وتعليمات هيئات الأسواق المالية في الدول المختلفة، على إلزام المؤسسات المسجلة، بالقيام بإعداد وعرض هذه المعلومات خلال فترة زمنية معقولة بعد انتهاء الدورة المالية أو الفترة المرحلية، وتزويد هيئة الأوراق المالية بنسخ من قوائمها المالية المرحلية الرُّبعيَّة أو نصف السنوية، بهدف توفير المعلومات الحديثة والمستمرَّة عن فترات متقاربة للمستثمرين في هذه الأسواق، وعدم الاكتفاء بالتقارير المالية السنوية<sup>23</sup>.

## الخلاصة:

يعتبر الإفصاح المحاسبي الكافي والمناسب أساس نجاح وكفاءة أي بورصة، وبالمقابل فإنه يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال بالنسبة للمؤسسة المفصحة، وذلك نتيجة انخفاض درجة عدم التأكد لدى المستثمرين فيما يتعلق بوضعيتها المالية، أي أنه عن طريق إتباع سياسات محاسبية وإفصاحية سليمة والعناية بنوعية القوائم ومختلف التقارير المالية المنشورة، يمكن تخفيض درجة المخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها رأس المال المستثمر لدى المؤسسة، وبالتالي تخفيض المعدل الذي يمكن أن يقبله المستثمرون كعائد على استثماراتهم.

بالإضافة إلى ما سبق فإن التنافس على مصادر التمويل في البورصة سوف يمثل ضغطاً على كافة المؤسسات، لإتباع سياسات محاسبية ملائمة وتوفير إفصاح محاسبي كافٍ ومناسب حتى في حالة عدم كفاية الأداء، باعتبار أن عدم الإفصاح بالشكل الملائم في مثل هذه الحالات سوف يفسر من قِبَل المستثمرين على أنه تستر على المشاكل التي تتعرض لها المؤسسة، الأمر الذي يُعجِّل بفشلها وقد يؤدي في النهاية إلى إفلاسها وتصفيتها. وحتى بالنسبة للمؤسسة غير الناجحة أو التي تعاني من أزمة معينة، فإنه من المهم لها الإفصاح عن حقيقة الأوضاع التي تمر بها وعن كل الجهود والتدابير التي اتخذتها الإدارة أو التي سوف تتخذها لتحسين هذه الأوضاع، وإلا فقدت هذه المؤسسة ثقة المستثمرين نهائياً ما معناه إفساد كل المحاولات التي تبذلها الإدارة للخروج من الأزمة التي تمر بها.

وبالتالي فإن توفر المعلومات المحاسبية بالكم والنوع الكافيين ببورصة الأوراق المالية، يؤدي حتما إلى خلق جو من الاطمئنان والثقة لدى عموم المستثمرين، ما يساعد على توجيه المدخرات المجمعة في شكل رؤوس الأموال نحو الاستثمارات والمشاريع الأكثر إنتاجية وربحية، الشيء الذي يؤدي بدوره إلى زيادة النمو الاقتصادي في عموم الدولة.



## المراجع والهوامش:

1. إبراهيم جابر السيد، الإفصاح المالي أثره وأهميته في نمو أعمال التجارة العربية داخل البلاد الأجنبية، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
2. أحمد حلبي جمعة، معايير التقارير المالية الدولية (معايير المحاسبة الدولية)، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
3. أحمد رجب عبد الملك، قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، القاهرة، عدد سنة 2007.
4. حسين القاضي ومأمون حمدان، نظرية المحاسبة، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
5. خالد أحمد فرحان المشهداني ورائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، مدخل إلى الأسواق المالية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
6. طارق عبد العال حماد، نموذج مقترح لقياس مستوى الشفافية في ضوء خصائص المنشآت في البيئة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة 10، 2006.
7. محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
8. محمد مطر وموسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
9. محمد مطر، الأهمية النسبية للبيانات المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة بدولة الكويت كمصدر للمعلومات لمتخذي قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، عمان، المجلد 15، العدد 2، 1988.
10. محمد مطر، نظرية المحاسبة، ط2، الشركة العربية المتحدة، القاهرة، 2014.
11. Benito Arrunada, **Mandatory Accounting Disclosure by Small Private Companies**, European Journal of Law and Economics, 2008.
12. Cathy Beaudoin, Nandini Chandar, & Edward M. Werner, **Good disclosure doesn't cure bad accounting Or does it?: Evaluating the case for SFAS 158**, Advances in Accounting, Vol 27, Issue1, June 2011.
13. Céline Michaïlesco, **L'internationalisation comme variable de la divulgation d'informations comptables**, 17<sup>ème</sup> congrès de l'AFC (l'Association Française de Comptabilité), Valenciennes, 1996.

14. David Hirshleifer & Siew Hong Teoh, **Limited attention, information disclosure, and financial reporting**, Journal of Accounting and Economics, Vol36, Issues 1-3, December 2003.
15. George Emmanuel. Iatridis, **Accounting disclosure and firms financial attributes: Evidence from the UK stock market**, International Review of Financial Analysis, Vol 17, Issue 2, 2008.
16. Hui Tong, **Disclosure standards and market efficiency: Evidence from analysts' forecasts**, Journal of International Economics, Vol72, Issue 1, May 2007.
- Paul M. Healy & Krishna G. Palepu, **Information Asymmetry, Corporate Disclosure, and the Capital Markets: A Review of the Empirical Disclosure Literature**, Journal of Accounting and Economics, Vol 31, Elsevier Science, Amsterdam, 2001, pp407-410.
- Philippe Tournon & Hubert Tondeur, **Comptabilité en IFRS**, éditions d'Organisation, Paris, 2004, p20.
- Ronald A. Dye, **An Evaluation of "essays on disclosure" and the disclosure literature in accounting**, Journal of Accounting and Economics, Elsevier Science, Vol 31, 2001, p211.

<sup>1</sup> Ronald A. Dye, **An Evaluation of "essays on disclosure" and the disclosure literature in accounting**, Journal of Accounting and Economics, Elsevier Science, Vol 31, 2001, p211.

<sup>2</sup> أحمد رجب عبد الملك، قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، القاهرة، عدد سنة 2007، ص ص 28-35.

<sup>3</sup> Cathy Beaudoin, Nandini Chandar, & Edward M. Werner, **Good disclosure doesn't cure bad accounting Or does it?: Evaluating the case for SFAS 158**, Advances in Accounting, Vol 27, Issue1, June 2011, p101.

<sup>4</sup> محمد مطر وموسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 344.

<sup>5</sup> طارق عبد العال حماد، نموذج مقترح لقياس مستوى الشفافية في ضوء خصائص المنشآت في البيئة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة 10، 2006، ص 126.

<sup>6</sup> محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص ص 5، 6.

\* تغيرت تسمية لجنة معايير المحاسبة الدولية لتصبح مجلس معايير المحاسبة الدولية عام 2001م، وتغير بذلك هيكلها لتصبح أكثر قوة واستقلالية في تمويلها وقراراتها، وذلك أملا في تخفيف مختلف الدول على تبني المعايير التي تصدرها.

<sup>7</sup> Philippe Touron & Hubert Tondeur, **Comptabilité en IFRS**, éditions d'Organisation, Paris, 2004, p20.

<sup>8</sup> محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سابق، ص5.

<sup>9</sup> Céline Michaïlesco, **L'internationalisation comme variable de la divulgation d'informations comptables**, 17<sup>ème</sup> congrès de l'AFC (l'Association Française de Comptabilité), Valenciennes, 1996, p4.

<sup>10</sup> حسين القاضي ومأمون حمدان، نظرية المحاسبة، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، صص 244-246.

<sup>11</sup> خالد أحمد فرحان المشهداني ورائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، مدخل إلى الأسواق المالية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2013، صص 86، 87.

<sup>12</sup> Hui Tong, **Disclosure standards and market efficiency: Evidence from analysts' forecasts**, Journal of International Economics, Vol72, Issue 1, May 2007, pp222-241.

\* وهذا بعكس العديد من الدراسات الأخرى التي توصلت إلى أن الإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة، وعن مختلف التأثيرات الناتجة عن هذا التغيير، يُعد أمراً جوهرياً وغايةً في الأهمية بالنسبة للمستثمرين. للمزيد أنظر:

- David Hirshleifer & Siew Hong Teoh, **Limited attention, information disclosure, and financial reporting**, Journal of Accounting and Economics, Vol36, Issues 1-3, December 2003, p338.

<sup>13</sup> Paul M. Healy & Krishna G. Palepu, **Information Asymmetry, Corporate Disclosure, and the Capital Markets: A Review of the Empirical Disclosure Literature**, Journal of Accounting and Economics, Vol 31, Elsevier Science, Amsterdam, 2001, pp407-410.

<sup>14</sup> George Emmanuel. Iatridis, **Accounting disclosure and firms financial attributes: Evidence from the UK stock market**, International Review of Financial Analysis, Vol 17, Issue 2, 2008, pp221-225.

<sup>15</sup> إبراهيم جابر السيد، الإفصاح المالي أثره وأهميته في نمو أعمال التجارة العربية داخل البلاد الأجنبية، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2014، صص 48، 49.

<sup>16</sup> نفس المرجع السابق، ص346.

<sup>17</sup> محمد مطر، نظرية المحاسبة، ط2، الشركة العربية المتحدة، القاهرة، 2014، صص 354-358.

<sup>18</sup> Benito Arrunada, **Mandatory Accounting Disclosure by Small Private Companies**, European Journal of Law and Economics, 2008, p9.

<sup>19</sup> أحمد حلمي جمعة، معايير التقارير المالية الدولية (معايير المحاسبة الدولية)، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص98.

\* تم إثبات هذا عبر مجموعة من الدراسات الاستطلاعية، من أهمها دراسة Backer، لسنة 1970م، والتي أجريت على عينة من محلي الاستثمار ومحلي الائتمان، وكشفت أن هاتين الفئتين الرئيسيتين من مستعملي المعلومات المحاسبية تُوليان اهتماماً مختلفاً لبنود معينة في القوائم المالية. كما توصلت دراسة أخرى مشابهة أجريت سنة 1988م إلى نفس النتائج، أنظر: محمد مطر، الأهمية النسبية للبيانات المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة بدولة الكويت كمصدر للمعلومات لمتخذي قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، عمان، المجلد 15، العدد 2، 1988، صص 23-65.

<sup>20</sup> محمد مطر وموسى السويطي، مرجع سابق، صص 349، 350.

<sup>21</sup> محمد مطر، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص348.

<sup>22</sup> محمد مطر وموسى السويطي، مرجع سابق، ص ص 354، 355.

\* بالإضافة إلى القيمة التنبؤية والتغذية العكسية.

<sup>23</sup> محمد مطر، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص ص 349، 350.